الردود النحوية في مسائل التعريفات في كتاب (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب) للرصّاص

أ.م.د.أصيل محمد كاظم
كلية التربية – جامعة القادسية
asseel.kadhim@qu.edu.iq

أيمن مهدي صالح
ماجستير- لغة عربية
aymanmahdi11@gmail.com

الملخص:

لقد تميّز النحو العربي بكثرة الآراء واختلافها أو توافقها من العلماء الذين تخصصوا فيها ويكون ذلك في الشواهد النحوية من الشعر والقرآن الكريم، فبعض الشواهد النحوية لم تستقر على رأي ثابت متفق من العلماء، وكان لاختلاف هذه الآراء إن عمد بعض العلماء إلى التصدي لرأي علماء آخرين قد توهموا فيما قالوا أو قد أخطأوا القول في موضع معين، فيأتي عالم آخر ذو بيّنة وحجة ودليل على إبطال رأي ذلك العالم بإعطائه الدليل والبرهان ليكون رأيه هو الأقوى والأحسن، وهو ما يُعرف بالرد، والغالب في تلك الأدلة أن تكون موافقة للمشهور وموافقة للقاعدة المتعارف عليها.

وقد تعرضت لهذه المسألة، وهي الردود النحوية في هذا الكتاب المذكور كتبيين لما ورد فيه وتحليل الرد النحوي عبر عرضه على جملة من آراء العلماء المشهورين والذين يعدّون أصل وضع تلك القواعد ومن ثم تبيين ما إذا كانت موافقة للقاعدة أو مطابقة واختص هذا البحث بمسائل الأسماء على اعتبار أن اللغة العربية تقسم إلى: أسماء وأفعال وحروف.

Summary:

The Arabic grammar has been distinguished by the large number of opinions and their differences or concordance with the scholars who specialized in them, and this is in the grammatical evidence of poetry and the Holy Qur'an. They were deluded in what they said, or they were wrong in a certain place, so another scholar comes with evidence and evidence to invalidate that scholar's opinion by giving him evidence and proof so that his opinion is the strongest and best, which is known as the response, and most of these evidences are in agreement with the well-known and in agreement with the well-known rule.

I have been exposed to this issue, which is the grammatical responses in this book mentioned, two books of what was mentioned in it and an analysis of the grammatical response by presenting it to a group of the opinions of famous scholars who are considered the origin of establishing those rules and then showing whether they are in agreement with the rule or matching. Considering that the Arabic language is divided into: nouns, verbs, and letters.

المقدّمة:

يهدف هذا البحث إلى تبيين الآراء النحوية التي اعترضت آراء أخرى لم تكن ضمن القواعد اللازمة والمتعارف عليها في النحو العربي، وذلك عبر التدرج التاريخي والقواعدي من أقدم عالم نحوي وهو (سيبويه المتوفى ١٨٠هـ)، إلى صاحب كتاب منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب وهو (الرصّاص)، حيث يتضمن هذا البحث نبذة عن حياة الرصّاص، وحدّ (الرد)

في اللغة والاصطلاح، وجملة من الردود النحوية التي تخص الأسماء، ويعتبر كتاب (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرّصّاص) مثالًا لتلك القواعد التي يطلبها كلّ من أراد أن يعرف النحو بشكل يسير وواضح بعيدًا عن الغموض والتأويل ، ولما يحمله هذا الكتاب من وفرة المادة النحوية، فلم يقتصر فيه المؤلِّف على شرحه لمتن الكافية فحسب ؛ بل ساق فيه مختلف آراء النحاة ومذاهبهم مستوقفًا بعضها بردوده النحوية ، ومعززًا شرحه بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية، وفي هذا البحث أخص منه دراسة الردود النحوية.

الرصّاص:

هو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن الرصّاص[1]، من علماء القرن التاسع، وقد تعذّر على المحقق وجود ذكره في المراجع على كثرة البحث والتنقيب، إلّا أنه نقل سلسلة نسَبه من صفحة العنوان في المخطوطة التركية من نسخ الكتاب، إذ اقتصرت الكتب على ذكر(أحمد بن محمد الرّصّاص)، ولم تذكر شيئًا عن حياته.

ويذكر بروكلمان أنّ وفاته كانت سنة (ت٦٥٨هـ)[2]، في حين أنّ الرصّاص كان حيّا سنة (ت٨٢٥هـ)، فقد ذكر ناسخ المخطوطة الألمانية إن هذا التاريخ هو الذي قد ألف فيه الرصّاص كتابه (منهاج الطالب..)، في حين لم تذكر المراجع سنة ميلاده أو وفاته[3]، وقد استدل المحقق على أنّ وفاة الرصّاص كانت في القرن التاسع، وذلك من:

١- قول ناسخ النسخة الألمانية في آخر كتاب (منهاج الطالب): " وكان الفراغ من جمعه وتأليفه سنة خمس وعشرين وثمانمائة"[4].

٢- ورود نصوص في كتابه من علماء قد توفوا بعد سنة (ت٦٥٨هـ)، إذ نقل من رضي الدين الأستراباذي المتوفى (ت٦٨٦هـ)، ونقل من ركن الدين الأسراباذي المتوفى (ت٧٥١هـ)، ونقل من كتاب (الأزهار الصافية في شرح الكافية)، لعماد الدين يحيى بن حمزة العلوي المتوفى (ت٧٤٩هـ)، وكذلك فقد أخذ من (التاج المكلل في شرح المفصّل) لأحمد بن محمد بن هيطل المتوفى (ت٨١٢هـ).

<u>ثقافته وعلمه:</u>

لم نعرف للرصّاص كتابًا غير (منهاج الطالب)، حتى إنّ الحديث عن الرصاص في المصادر والمراجع نادرٌ جدًا، فضلًا عن ذلك فلم نرَ من المراجع التي جاءت بعد الرصّاص قد نقلت أو أشارت إلى كتابه، لا سيما أنّ الكتاب قد حُقق حديثًا، إلّا أنّه يكشف لنا العلمية التي كان عليها الرصّاص فهو قد عاش في زمن كَثُر فيه التأليف النحوي، فالملاحظ في كتابه أنّه ذات علمية كبيرة، فالكتاب مزيج من عدة ثقافات دينية ونحوية، كذلك أسلوبه في الشرح، و كيفية ربط الأفكار وأخذه من المصادر وتعزيزه لما يقول، وانفراده في الرأي والرد على العلماء دليل على علميته الواسعة.

<u>الرد في اللغة والاصطلاح:</u>

قال الفراهيدي (ت١٧٠هـ) : " رد: الرَّدُّ مصدر رَدَدْتُ الشيءَ. ورُدُودُ الدَّراهِم واحدُها رَدٌّ، وهو ما زُيِّفَ فرُدَّ على ناقده بعد ما أُخِذَ منه. والرَّدُّ: ما صار عِماداً للشيء الذي تدفَعُه وترُدُّه. والرِّدَّة: مصدر الارتداد عن الدين"[5]

وفي الاصطلاح، عرّفه الجرجاني (ت٨١٦ هـ): " صرفُ ما فضلَ عن فروضِ ذوي الفروضِ. ولا مستحقَ لهُ من العصبات إليهم بقدرِ حقوقهم"[6].

والرد كما هو موضح سابقا هو صرف الشي، أي بمعنى رفضه ورده، وقد استعير معنى الرد في الاستعمال اللغوي الدارج إلى المسائل المتعلقة بالقضايا النحوية التي نحن بصددها.

١-حدُّ المبتدأ:

عرف سيبويه المبتدأ: " كلُّ اسمٍ ابتدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنىُّ عليهِ رفعٌ. فالابتداءُ لا يكونُ إلاّ بمبنيٍ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنىُّ ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه"(٧)، وفي هذا يتبين أنّ المبتدأ هو اسم ابتدئ فيه الكلام ليُبنى عليه، أي ليُسند عليه الكلام، ويعرّفه ابن السّراج : "ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف"(٨)، والمبتدأ هو ما يبدأ به الاسم المُحَدّث عنه، فقولنا: (زيدٌ منطلقٌ) ، أي إنّك تُخبر عن الاسم (زيد) وهو المبتدأ بالحديث، وهو الذي حدث منه الانطلاق(٩).

وقد قال ابن جني: " كل اسم ابتدأته وعريّته من العوامل اللفظية"(١٠) : ذلك لأنّ العوامل تنقسم قسمين: عامل لفظي ، وعامل معنوي، فاللفظي : نحو : (كان وأخواتها)، وإنّ وأخواتها، وتقديرًا: احترازًا من تقدير الفعل، نحو قوله تعالى : ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾(١١) ، وأما المعنوي ، ومنها الابتداء(١٢).

وفي هذا الصدد يعرّف ابن الحاجب المبتدأ : "هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية ، مسنداً إليه"(١٣) ، وقد احترز في هذا الحد مما تدخل عليه (إنّ وأخواتها) ، و(كان وأخواتها)، و(ظننت وأخواتها)(١٤)، وهي العوامل اللفظية.

وقد ردّ الرصّاص على ابن الحاجب في حدّه للمبتدأ، والرد واقع في (وهو الاسم): وكان الأولى أن يقول: هو الاسم أو ما في معناه؛ ليدخل فيه : (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)، وقوله تعالى: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾(١٥) ، فإن قوله : تسمع بالمعيدي؛ لأنّه في معنى: (سماعك)، و(سماعك) اسم مصدر، (وخير من أن تراه) الخبر(١٦)، يريد الرصّاص من هذا الرّد ، هو لو جاء ابن الحاجب بعبارة (الاسم أو ما في معناه) لكي يندرج فيه الاسم الصريح والمؤوّل.

ولو عدنا إلى تفسير (الاسم) عند النحويين لوجدناه يندرج تحته الصريح والمؤول ، فعند ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) في شرحه لألفيه ابن مالك ، يقول: "(الاسم) جنس المبتدأ، يعم الصريح منه، نحو: (زيد قائم)، والمؤوّل، نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾(١٧) "(١٨)، فالاسم الصريح هو مبتدأ، والمؤول هو مؤول باسم مفرد يكون في محل رفع مبتدأ، ففي كلا الأحوال هو اسم ، فمن هذا التوضيح يتبين أنْ لا اشكال في ما عرّفه ابن الحاجب على أنّه (اسم)، فقد سبقه في ذلك ما عرفناه عند العلماء، فعند سيبويه: كل اسم ابتدئ..، والذين تلوه قد عبروا عنه بـ(اسم).

٢- حد الموصول:

وضّح المبرّد، في ما يتعلق بصلة الموصول، إذ قال: "ولا بدّ في الذي من راجع إليه يوضحه"(١٩) ، فعبّر بالصلة (بالراجع) يوضحه ويُفسّره، وهو عند ابن يعيش: "الموصول ما لا يتِم حتى تَصِلَه بكلام بعده تامٍّ" (٢٠)، وكذلك قال : "والموصولات تبين بالجمل بعدها"(٢١).

وإنّ الموصول مفتقرًا إلى صلة بعده، فهو يعبر بالكلام الذي يأتي بعد الموصول بـــ(الصلة)، ويعرّفه ابن الحاجب : " الموصول ما لا يتم جزءاً إلّا بصلةٍ وعائد" (٢٢)، وفي هذا الموضع يعبّر عن الكلام اللاحق للموصول بـالـ (صلة)، ثم يبرر مجيئه بكلمة الـ (الصلة) بدل الـ (الجملة) على أنّه جارٍ مجرى الاصطلاح بـ(الصلة)(٢٣) في إنّهم يسموّن الجملة بعد (الذي) وأخواتها بها(٢٤).

وقد أورد الرصّاص ما قاله ابن الحاجب لِلفظة (الصلة) بدل لفظة الـ(الجملة) ما قاله الرضي في شرحه للكافية : "ما معناه أن الشيخ(٢٥) أراد الهرب من الاشكال فوقع فيه، لأنّه عرّف الموصول بالاصطلاح بالـ(الصلة)"(٢٦) ،ولم يُعرّفه لغةً، فعرّف الشيء بمثله جهالةً(٢٧)، فالإشكال باقٍ؛ لأنّه قال: (لو فُسّرت الصلة بالجملة ارتفع الاشكال)، بمعنى ذلك أنّ الموصول والمحتاج الى الصلة، شيء واحد، وفسّره الرضي في كتابه بقوله: "وصلته جملة خبرية، ليرتفع الإشكال"(٢٨)، ويقصد بالإشكال الذي وقع فيه ابن الحاجب.

وقد أجاب على ذلك الرصّاص : بأنّ ابن الحاجب قصد بالصلة لغة وبالموصول اصطلاحًا، فهو بصدد تعريف الموصول اصطلاحًا لا لغةً(٢٩).

بمعنى أنّ ابن الحاجب قد وضّح التعريف وشرحه، ولكي لا يُعاب عليه في هذا الأمر؛ فقد بيّن التعريف اصطلاحًا في الاستعمال الدارج عند العرب بقوله: ولكنّه جرى على الاصطلاح ما يسموّن الجملة بعد الاسم الموصول بـ(الصلة)(٣٠)، والأولى

أن يقول بحسب ما أشكل عليه الرضي في شرحه للكافية ، أن يُعرّف الموصول بالصلة اصطلاحًا لا لغة، بدليل أنّه قال (ابن الحاجب): لو وضعت جملة بدل الصلة لارتفع الإشكال، بمعنى أنّه قصد التعريف بالاصطلاح المستعمل لا في اللغة، وقد بين ذلك عبر توضيحه.

وسار ابن الحاجب في طرحه للصلة بدل الجملة في تعريفه للاسم الموصول في كتابه الأمالي، قائلًا: " الاسم الموصولُ، ويكونُ موصولًا بعدَ تمام الصلة، على سبيلِ التسمية"[٣١]، فقد سار على نهج الكافية، أو أنّه سار على نهج الاصطلاح في الاستعمال، ولو كان فيه إشكال كما زعم سابقًا، لقال : ويكون موصولًا بعد تمام الجملة.

وعلى هذا فإنّ ما قدّمه ابن الحاجب في تعريف الموصول لا إشكال فيه، لأنّ هناك من سبقه في هذا التعريف، وهو ابن الانباري(ت٥٧٧هـ) في كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف، قائلا : " فالذي اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد" [٣٢]، فلم يقل: جملة وعائد، و ما قاله ابن الاثير(ت٦٠٦هـ): "اسم مبهم معرفة ناقص، يحتاج إلى صلة وعائد"[٣٣] وهذا دليل على أنّ ما جاء به ابن الحاجب قد سبقه ابن الانباري وابن الأثير، إلّا أنّ ابن الحاجب هو من أشكل على نفسه في التعريف.

ويبدو أنّ ما ذهب اليه الرصّاص إلى أنّ ابن الحاجب قد عرّف الموصول في الاستعمال أي في الاصطلاح لا في اللغة، والدليل على ذلك ما سبقوه من العلماء في تعريفهم للموصول على أنّه يفتقر إلى صلة وعائد دون التطرق إلى الجملة.

٣- حد النعت:

عرّف ابن السرّاج النعت على أنّه " يَتْبَع الْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِه وَخَفْضِه " [٣٤]، فهو اسم تابع لما قبله في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، " وَهِي خمسةُ أشياءٍ ، تَأْكِيدٌ ، وَصْفِه ، وَعَطَف بَيَان ، وَبَدَل ، وَعَطْفُه بِحَرْف "[٣٥]، وكل هذه الأشياء هي توابع لها معنى وفائدة في الجملة وقد تكون عمدة في الجملة و بدونها يختل المعنى أو قد تعطي معنىً آخر، " لأنّ النعت والمنعوت كشيء واحد"[٣٦]، ومن هذه التوابع الخمسة التي ذكرناها ، أربعة منها تتبع المنعوت بلا واسطة وواحد منها يتبعه بواسطة حرف وهو المسمّى بحرف العطف[٣٧]، فتجري مجرى المتبوع في الإعراب، فإن تبع التابع متبوعه بواسطة فهو العطف بالحرف، وإن لم يتّبعه بلا واسطة، فأمّا أن يكون عمدة في الكلام أو لا، فإن كان عمدة فهو بدل، وإن لم يكن عمدة ، فيكون أمّا مشروط بالاشتقاق فيكون وصفًا أو ليس مشروطًا بالاشتقاق، و لم يخل من أن يكون بمنزلة الوصف في إزالة الاشتراك من الأوّل فيكون عطف بيان، وإن لم يكن كذلك فهو توكيد[٣٨].

ويعرّف ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) النعت على أنّه يدخل في الكلام، أمّا " لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة "[٣٩]، فتخصيص النكرة، كقولنا: (هذا رجلٌ قائمٌ)، فأنت خصصته من بين مجموعة من الرجال غير قائمين، وإزالة الإشراك العارض في المعرفة، كقولك: (هذا زيدٌ النّجار)، فقد أزلت اشتراك قد وقع بينه وبين شخص آخر مسمى بهذا الاسم، ليس بنجّار، وقد تكون الصفة للمدح والثناء، كقولنا: (زيدٌ الكريم)[٤٠] ، فالنعت : " تخصيصُ الاسمِ بصفةٍ هي لَه، أو لسببٍ يُضاف إليهِ"[٤١].

ومن الذين فصّلوا في تعرف النعت هو ابن مالك(ت٦٧٢هـ) إذ قال: " وهو التَّابِع المَقصُود بِالِاشتِقَاق وضعاً، أَو تأويلاً مسوقاً لِتَخصِيص ، أو تَعمِيم ، أو تَفْصِيلٍ ، أَو مَدحٍ ، أو ذَمّ ، أَو تَرَحُّم ، أَو إيهَام ، أَو تَوكِيدٍ . وَيُوَافِقُ الْمَتبُوع فِي التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ ، وأمَرَه فِي الأَفرَادِ وضديه وَالتَّذكِير وَالتَّأنِيث عَلَى ما ذُكِرَ فِي إعمَالِ الصِّفَة ، وَكَونُه مفوقًا فِي الِاختِصَاصِ أَو مساوياً أَكثَرَ مِن كَونِهِ فَائِقًا ، ورُبَّمَا تَبِعَ فِي الجَرّ غَيرِ مَا هو لَهُ دُونَ رَابِطٍ إن أُمن اللّبْسُ وَقَدْ يُفعَلُ ذَلِكَ بالتوكيد "[٤٢] ، فقد بيّن ما هو النعت من جميع جوانبه.

فعند الرجوع إلى ما عرّفه ابن الحاجب على أنّه: "تابع يدل على المعنى في متبوعه مطلقاً"[٤٣]، فقد بيّن النعت على أنّه (تابع)، وهو ممّا لا خلاف فيه؛ لأنّ النعت يتبع متبوعه رفعًا ونصبًا وجرًا، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وأمّا قوله: (يدل على معنًى في متبوعه)، بمعنى أنّه يدل على معنى الوصفية في متبوعه، ولو قال: (يدل على معنًى في متبوعه أو متعلّقه) لكان أعم، وقد عبّر

عنها الرصّاص بـ" لكان أولى"[٤٤] ليدخل فيها: (مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوه)، وأمّا قوله (مطلقًا) فقد قصد به الحال في نحو قولك: (ضربتُ زيدًا واقفًا)، فـ(واقفًا) حال مقيّدة غير مطلقة، وقد خرجت الحال من التعريف أصلًا، وذلك من بيانه إنّه (تابع) والحال ليست بتابع ، بل هي تلازم حالة إعرابية واحدة وهي: النصب[٤٥]، وقد نصّ الرصّاص هذا الإشكال في كتابه وقد عبّر عنه بالسهو والذهول، ثم يبّين الرصّاص تأويله لكلام ابن الحاجب بخصوص ما قاله الرضي الأستراباذي ، على أنّه ربّما قصد فيها الحال المؤكِدة، نحو : (زيد أبوك عطوفًا)، فـ(عطوفًا) حال تدل على معنًى مطلقًا في متبوعها، ثمّ يقول: لو ترك الاحتراز من الحال لكان أولى ، لأنّها غير داخلة فيه[٤٦].

ويبدو أنّ ما ذهب إليه كل من الرضي الأستراباذي والرصّاص فيما وقع من إشكال عند ابن الحاجب لبيانه للحال الخارجة عن التعريف، فقد سبق النحويون ابن الحاجب في ذلك في تعريفهم للنعت ولم يذكروا أو يحترزوا في تعريفاتهم للحال، لإنّ الحال حدث عارض في صاحبها، فقولك: (جاء زيدٌ راكبًا)، فـ (راكبًا) حدث عارض غير ثابت فيه ، والتابع غير ذلك، لأنّه حدث ثابت ومستقر في متبوعه، فقولك: (جاء زيدٌ الكريمُ)، فـ(الكريم) صفة ملازمة لزيد.

٤- حد التمييز:

من المسـائل التي ورد فيها الرد، هي في مفهوم التمييز إذ أورد الرصّـاص رد الرضـي في شـرحه للكافية على ابن الحاجب، وقبل ذلك لابد من تبيين مفهوم التمييز عند العلماء للوقوف على سبب اعتراض الرضي على ابن الحاجب، فقد عرّفه ابن جني: "ومعنى التَّمييز تَخلِيص الأَجنَاس بَعضهَا من بعض وَلَفظ المُمَيز اسم نكرَة يَأتِي بعد الكَلَام التَّام يُرَاد بِهِ تَبيِين الجِنس وأكْثر ما يَأتِي بعد الأَعدَاد والمقادير"[٤٧]، وعند تفصيل التعريف يتّضح أنّ التمييز هو فك الإبهام المشترك بعضه من بعض ، كما سيأتي في تعريف ابن الحاجب، ويأتي بعد الكلام التام ،أي بمعنى هو فضلة، يراد به التبيين والتفسير[٤٨] لجنس المميز، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير ؛ وذلك لأنّها مبهمة ويقع فيها الاشـتراك في الاجناس وهذا الإبهام مشـترك في العقل البشري.

وعرّفه الزمخشـري: " هو رفعُ الإبهامِ في جملةٍ أو مفردٍ بالنصِ على أحد محتملاتهِ. فمثالهُ في الجملةِ (طابَ زيدٌ نفسًـا)، و(تصـبّبَ الفرسُ عرقًا)، و(تفقّأ شـحمًا) و(أبرحتُ جارًا،) و(امتلأ الإناءُ ماءً)"[٤٩]، وبذلك يكون موافقًا لما حدّه ابن جني من حيث كون التمييز يأتي لرفع الإبهام في جملة أو مفرد، ومثال الجملة (طاب زيد نفسـاً)، ومثال المفرد: (كالمسـاحة والعدد والوزن)[٥٠]، ومن هذا يتّضـح أنّ هناك ركنين في الجملة، الأوّل :التمييز وهو : المميز (وهو لفظ مبهم يحتمل أجناسـاً كثيرة)[٥١]، وهذا الإبهام مشـترك فيه، والركن الثاني: هو الذي يرفع ذلك الإبهام في الحاصـل في الجملة، ويتعين الجنس به، ويعرّفه كمال الدين الأنباري على أنّه " تبيين النكرة المفسرة للمبهم"[٥٢]، فهو اسم نكرة موضح ومفسّر للاسم المبهم.

وممّا عرضـناه لآراء العلماء في قضـية تعريف التمييز نجد أنّ هناك محورًا مشـتركًا في التعريفات وهي: (كون التمييز تفسير وتبيين لأمر مبهم مشترك في العقل، ومن دونه تصبح الجملة مبهمة وغير واضحة).

ولعّل أكثر من فصّـل في تعريف التمييز هو ابن الحاجب في كتابه الأمالي، والكافية، قائلًا: "التمييز رفع الإبهام المسـتقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ونعني بالمستقر ما لا ينفك عنه الإبهام باعتبار الوضع"[٥٣]، ويقصد بـ(رفع الإبهام) هو ما يدخل فيه التمييز والحال والصـفة[٥٤]، بمعنى المفسّر والمبيّن للاسم المبهم الذي قبله ،لأنّ كل ما ذكر من تمييز وحال وصـفة هي مبينة وموضحة لمبهم حاصل للسامع والتمييز هو أحد هذه المفسرات.

وقوله: (المستقر)، احترازاً من : (أبصـرت عينًا جارية) ، فإنّه يرفع الإبهام عن ذات، فقولك: (عينًا) تحتمل العين الجارية والمبصـرة وغيرهما ، فقولك : (جارية) مبيّنة لذات مبهمة غير مسـتقر في أصـل وضـعها[٥٥]، بمعنى أنّ واضـع هذه اللفظة قد وضعها دالّة على ذات معينة في كل موضع يطلق فيه، بخلاف (عشرون) فإنّها غير دالة على ذات معينة في أصل الوضع ، ولهذا قال: (المستقر) ليخرج الاسم المشترك غير المستقر وهو (جارية) ،هذا كلام ابن الحاجب.

وقد اعترض الرضي الأستراباذي على كلام ابن الحاجب في قضية (المستقر)، قائلاً : " معنى المستقر في اللغة هو الثابت، وربَّ عارض ثابت لازم، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك"[٥٦] ، وقد نقل هذا الرد الرصّاص بعبارة (واعترضه)[٥٧]، فالواضح من كلام الرضي أنّه مخالف لما جاء به ابن الحاجب، فعند النظر في الرد نجد أنّه وضّح معنى المستقر وهو الثابت ، وإنّ العارض قد يكون ثابتًا، أيضا، مالم تكن هناك قرينة تبيّنه وتوضّحه، فالإبهام الذي وقع في (جارية) والذي عبّر عنه ابن الحاجب على أنّه إبهام عارض غير مستقر لأنّ واضع اللفظة قد وضعها لذات معينة في كل موضع يطلق فيه[٥٨]، قد خالفه فيه الرضي بقوله: وربّ عارض ثابت ولازم ، والإبهام المشترك ثابت سواء أعارضًا كان أو مستقراً مالم تكن هناك قرينة تفسره (بعد اتفاق الاشتراك) أي لابد أن يكون الإبهام مشترك ضمن جماعة معينة من البشر، أي لابد من توافر عنصر الاتفاق، فلفظة(عين) ولفظة (عشرون) كلاهما مبهمان مالم يأتي بعدهما قرينة ترفع ذلك الإبهام.

ويبدو أنّ ما جاء به الرضي هو الصواب؛ لأنّ كل مبهم يحتاج إلى تفسير وتوضيح ليرفع الإبهام ورفع الإبهام يحتاج إلى قرينة توضّحه فإنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرحه هو ذو بعد عميق لأنّه ذهب إلى أصل الوضع في اللغة وفرّق بين ما هو موضوع لشيء معين وما هو مبهم في أصل وضعه، والمتلقي البسيط لا يعرف تلك التفاصيل من وضع وواضع ، فالاستعمال يحتّم على القائل تبين وتفسير لما يقول لتتم الفائدة في الكلام، فالأمر يتعلق في كون الإبهام سواء أكان عارضًا أو مستقرًا فهو بحاجة إلى قرينة تبيّنه.

النتائج:

١- الردود النحوية : هو ردٌّ لما كان مخالفًا للمشهور أو الاستعمال أو للقاعدة النحوية ؛ فالردّ : هو رجحان رأي على رأي آخر يكون فيه الأول مخالفًا للقياس والأخير موافقًا له في الغالب، ولكن بالنتيجة هو أنّ لكلِّ عالم رأيه الخاص الذي ينظر فيه للمسألة النحوية من زاوية غير التي يراها الآخر، لكن القياس واستعمال الفصحاء هو الفيصل على ذلك ، بالنهاية تبقى الآراء كما هي، ومتداولة بين الدارسين .

٢- غالبًا ، مذهب الرصّاص جاء موافقًا لآراء البصريين ولاسيما المسائل التي ورد فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فهو يُرجّح الرأي البصري على الكوفي ؛ لقوة الدليل والإقناع عندهم.

<u>الهوامش:</u>

---

(1) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي: ٣٨٤، وخزانة التراث: ٤٣٣/١١١، ومنهاج الطالب: ١٣/١.

(2) ينظر: تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان: ٥/ ٣١٠.

(3) ينظر: منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، للرصّاص: ١/ ١٣.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ١٣/١.

(5) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٧/٨.

(6) التعريفات، الجرجاني: ١١٠.

(٧) الكتاب لسيبويه: ١٢٦/٢.

(٨) الأصول في النحو، ابن السّراج: ١/ ٥٨.

(٩) المصدر نفسه: ١/ ٥٨

(١٠) أسرار العربية، الأنباري: ٧٢.

(١١) سورة [الانشقاق: ١].

(١٢) اللمع في العربية، ابن جني: ٢٥.

(١٣) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ، ابن الحاجب: ١٥.

(١٤) ينظر: شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب: ٣٥٣/١.

(١٥) سورة [البقرة: ١٨٤].

(١٦) منهاج الطالب: ٢١٩.

(١٧) سورة: [البقرة: ١٨٤] .

(١٨) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم:٤٣.

(١٩) المقتضب، المبرد: ١٣٠/٣.

(٢٠) شرح المفصل، ابن يعيش: ٣٨٨/٢.

(٢١) المصدر نفسه : ٣٤٨/٣.

(٢٢) الكافية في علم النحو : ٣٤.

(٢٣) ينظر: شرح المقدّمة الكافية : ٧٢١/٣.

(٢٤) ينظر: منهاج الطالب: ٥٠٩/٢-٥١٠.

(٢٥) المراد بالشيخ (ابن الحاجب).

(٢٦) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي : ٨٨/٣.

(٢٧) ينظر: مناهج الطالب: ٥١٠/٢.

(٢٨) شرح كافية ابن الحاجب ، الرّضي: ٨٨/٣.

(٢٩) ينظر: منهاج الطالب: ٥١٠/٢.

(٣٠) ينظر: شرح المقدّمة الكافية: ٢/ ٧٢١.

(٣١) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب :٨٦١/٢.

(٣٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: ٣٢٣/١.

(٣٣) الشافي في شرح مسند الشافعي، ابن الأثير: ١٣٢/١.

(٣٤) الأصول في النحو: ٢٣/٢.

(٣٥) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ٢٧٣.

(٣٦) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٧٩/٣.

(٣٧) اللمع في العربية: ٨١.

(٣٨) ينظر: توجيه اللمع، ابن الخبّاز: ٢٥٥.

(٣٩) شرح المقدّمة المحسبة، الطاهر بن بابشاذ : ٤١٣/٢.

(٤٠) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٤١٣/٢-٤١٤.

(٤١) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي: ١٥٨.

(٤٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: ١٦٧.

(٤٣) الكافية في علم النحو: ٢٩.

(٤٤) منهاج الطالب: ٤٢٦/١.

(٤٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي: ٣١١/٢-٣١٣.

(٤٦) ينظر: منهاج الطالب: ٤٢٦/١.

(٤٧) اللمع في العربية: ٦٤.

(٤٨) ينظر: توجيه اللمع : ٢٠٨.

(٤٩) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري: ٩٣، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣٥/٢.

(٥٠) المصدر نفسه: ٩٤.

(٥١) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، الخشاب: ١٥٧.

(٥٢) أسرار العربية: ١٥٣.

(٥٣) أمالي ابن الحاجب: ٦٦٤/٢، وينظر: الكافية في علم النحو: ٢٤

(٥٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٥٢١، وشرح كافية ابن الحاجب، الرضي: ٩١/٢.

(٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢١.

(٥٦) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي: ٩١/٢.

(٥٧) منهاج الطالب : ٣٤٢.

(٥٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٥٢١.

المصادر:

- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
- أصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. د.ت
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري، أبو البركات، كمال الدين الانباري(٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية،ط١ ،٢٠٠٣.
- أمالي ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر المصري المالكي(٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل-بيروت،١٩٨٩.

– الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

– التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان،ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

– توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

– الشافي في شرح مسند الشافعي، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ابن الاثير(٦٠٦هـ)،تحقيق: احمد بين سليمان، مكتبة الرشيد،الرياض–السعودية،ط١ ،٢٠٠٥.

– شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بم الإمام جمال الدين محمد بم مالك (ت٦٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م

– شرح المفصّل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن ابي السرايا المعروف بابن يعيش(٦٤٣هـ)،قدم له :الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط١ ،٢٠٠١.

– شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب، جمال الدين عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر احمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض ،ط١ ١٩٩٧

– شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب، جمال الدين عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر احمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض ،ط١ ١٩٩٧

– شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، : الأولى، ١٩٧٧.

– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ)،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط١ ، ١٩٩٨.

– شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الأولى، ٢٠٠٨.

– عين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

– الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر المصري المالكي(٦٤٦هـ)،تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الادب،القاهرة،٢٠١٠ .

– الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨.

– اللمع في العربية، أبو الفتح بن عثمان الموصلي ابن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية–الكويت ، د ط. د ت.

– المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢–٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

– المفصّل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال–بيروت ، ط١، ١٩٩٣.

– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥)،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢ ،١٩٩٣.

– منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، أحمد بن محمد الرصّاص، تحقيق: أحمد بن محمد عبد الله السالم، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٤١هـ,

– نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.

– نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.